

ومن ذنوبكم ذهب أبو عبيدة والأخفش إلى زيادة من أي : ليغفر لكم ذنوبكم . وجمهور
البصريين لا يجيز زيادتها في الواجب ، ولا إذا جرت المعرفة ، والتبعيض يصبح فيها إذ
المغفور هو ما بينهم وبين الله ، بخلاف ما بينهم وبين العباد من المظالم . وبطريق آخر يصح
التبعيض وهو أن الإسلام يجب ما قبله ، ويبقى ما يستأنف بعد الإيمان من الذنوب مسكوتاً
عنه ، هو في المشيئة والوعد إنما هو بغفران ما تقدم ، لا بغفران ما يستأنف . وقال
الزمخشري ما معناه : إن الاستقراء في الكافرين أن يأتي من ذنوبكم ، وفي المؤمنين
ذنوبكم ، وكان ذلك للتفرقة بين الخطابين ، ولأن لا يسوي بين الفريقين انتهى . ويقال : ما
فائدة الفرق في الخطاب والمعنى مشترك ، إذ الكافر إذا آمن ، والمؤمن إذا تاب مشتركان
في الغفران وما تخلت فيه مغفرة بعض الذنوب في الكافر الذي آمن هو موجود في المؤمن
الذي تاب . وقال أبو عبد الله الرازي : أما قول صاحب الكشاف المراد تمييز خطاب المؤمن من
خطاب الكافر ، فهو من باب الطامات ، لأن هذا التبعيض إن حصل فلا حاجة إلى ذكر هذا
الجواب ، وإن لم يحصل كان هذا الكلام فاسداً . وقال : إلى أجل مسمى ، إلى وقت قد بيناه
، أو بينا مقداره إن آمنتم ، وإلا عاجلكم بالهلاك قبل ذلك الوقت انتهى . وهذا بناء على
القول بالأجلين ، وهو مذهب المعتزلة . وتقدم الكلام في طرف من هذا في سورة الأعراف في
قوله : { وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ } وقيل هنا : ويؤخركم إلى أجل مسمى قبل الموت فلا
يعاجلكم بالعذاب ، إن أنتم إلا بشر مثلنا لا فضل بيننا وبينكم ، ولا فضل لكم علينا ، فلم
تخصون بالنبوة دوننا ؟ قال الزمخشري : ولو أرسل الله إلى البشر رسلاً لجعلهم من جنس أفضل
منهم وهم الملائكة انتهى . وهذا على مذهب المعتزلة في تفضيل الملائكة على من سواهم .
وقال ابن عطية : في قولهم استبعاد بعثة البشر . وقال بعض الناس : بل أرادوا إحالته ،
وذهبوا مذهب البراهمة ، أو من يقول من الفلاسفة أن الأجناس لا يقع فيها هذا القياس .
فظاهر كلامهم لا يقتضي أنهم أغمضوا هذا الإغماض ، ويدل على ما ذكرت أنهم طلبوا منهم حجة ،
ويحتمل أن طلبهم منهم السلطان إنما هو على جهة التعجيز أي : بعثتكم محال ، وإلا فأتوا
بسلطان مبين أي : إنكم لا تفعلون ذلك أبداً ، فتقوى بهذا الاحتمال منحاهم إلى مذهب
الفلاسفة انتهى . والذي يظهر أن طلبهم السلطان المبين وقد أتهم الرسل بالبيانات إنما
هو على سبيل التعنت والاقتراح ، وإلا فما أتوا به من الدلائل والآيات كاف لمن استبصر ،
ولكنهم قلدوا آباءهم فيما كانوا عليه من الضلال . ألا ترى إلى أنهم لما ذكروا أنهم

مماثلوههم قالوا : تريدون أن° تصدونا عما كان يعبد آباؤنا أي : ليس مقصودكم إلا أن نكون لكم تبعاً ، وننترك ما نشأنا عليه من دين آبائنا . وقرأ طلحة : أن تصدونا بتشديد النون ، جعل إن هي المخففة من الثقيلة ، وقدر فصلاً بينها وبين الفعل ، وكان الأصل أنه تصدوننا ، فأدغم نون الرفع في الضمير ، والأولى أن تكون أن الثنائية التي تنصب المضارع ، لكنه هنا لم يعملها بل ألغاها ، كما ألغاها من قرأ { لِمَنْ° أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ° الرِّسَالَةَ } برفع يتم حملاً على ما المصدرية أختها .

2 ({ قَالَت° لَهُمْ° رُسُلُهُمْ° إِنْ نَّحْنُ° إِلَّا° بِشَرِّ مَثَلِكُمْ° وَ-لَا كِن°- اللّٰه° يَمُنُّ° عَلَى مَن يَشَاءُ° مِنْ° عِبَادِهِ° وَمَا كَانَ لَنَدَا أَنْ نَّأ° تَيَكُّم° بِرُسُلَاتِنَا° إِلَّا° بِإِذْنِ اللّٰه° وَعَلَى اللّٰه° فَلَا تَتَوَكَّلْ- الْمُؤْمِنُونَ * وَمَا لَنَدَا